



## مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

# ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

12  
الاستهلاك  
والإنتاج  
المسؤولان



إعداد:

الأستاذة/ سها عوض الله

مساعد بحث وتدرّيس في جامعة بيرزيت

مسؤول ملف السياسة التجارية في وزارة الاقتصاد الوطني



شعوب ممتكنة.  
أمم صامدة.



League of Arab States



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

## مقدمة

تتميز المنطقة العربية بثقل ديمغرافي، ويتوفر بها إمكانيات بشرية وطبيعية ضخمة للتنمية، وقد سجلت المنطقة العربية تحسنا ملحوظا في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية خاصة في مجال التعليم الابتدائي، ومحو الأمية والمساواة بين الجنسين (اليونسكو، قضايا التنمية)، وقد تبين التزام الدول العربية بتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية، نظرا لاختلاف الدخل بين البلدان مثل دول مجلس التعاون الخليجي وبين الدول الأقل نموا (اليونسكو، المنظور العربي 2015) ونظرا لاستقرار الحالة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها المنطقة العربية مؤخرا، حيث يبدو أن البلدان الأقل نموا في المنطقة والبلدان والأقاليم التي تعاني من الاحتلال والنزاعات والعديد من البلدان متوسطة الدخل مازالت غير قادرة على تلبية معظم الأهداف، حيث ترتبط حالة عدم الاستقرار مع وقف التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، بل والتراجع في بعض الحالات، وهذا يدعو إلى الضرورة الملحة في بعض الدول العربية لاستعادة السلام والاستقرار على أساس المشاركة والتماسك الاجتماعي، بحيث يمكن التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

تهدف هذه الورقة لإبراز قضايا النوع الاجتماعي المرتبطة مع الهدف المتعلق بأنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة في المنطقة العربية، من ناحية تعريف وتحليل الهدف وإبراز المؤشرات الخاصة به، وتستند الورقة إلى استعراض مكتبي عن الهدف المتعلق بأنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة، وعرض واقع المرأة حاليا واستعراض نظرة عن تأثير المرأة من تطبيق هذا الهدف، مع تسليط الضوء على الاحتمالات السياسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان تحقيق الهدف غايته، وهي تعكس التحديات المستقبلية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية بهدف إتاحة الفرص لدمجها في السياسة العامة وبخطة وطنية تعزز من مفهوم المساواة.

تخلص الورقة إلى ضرورة توائم هدف أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة في المنطقة مع أولويات التنمية الوطنية مع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهدف إلى ضمان المساواة وعدم التمييز، وتطوير سياسة عامة تدمج عدم التمييز والمساواة وحقوق الإنسان في الأجندة الوطنية واتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذها.

## تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة:

شهد العالم تقدماً في النمو الاقتصادي، ولكن كان هذا التقدم على حساب الموارد الطبيعية، والعدالة الاجتماعية بالنسبة لقطاعات المجتمع، وأدى النمو الاقتصادي في العديد من البلدان إلى اتساع الفجوات في الدخل بين الأغنياء والفقراء، وتدهور التماسك الاجتماعي، ونتيجة لهذا المسار في النمو، ويواجه العالم أزمات متزامنة عابرة المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية تتمثل في ظاهرة الاحتباس الحراري، واستنزاف أو تدهور رأس المال الطبيعي، واستمرار ارتفاع مستويات التلوث وارتفاع معدلات البطالة والفقير المنقشي وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي.

وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعادة النظر في النموذج التقليدي للتقدم الاقتصادي، وتطوير نموذج عملي يربط بين النقاط بين القضايا الرئيسية المتمثلة في الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، والمساواة، تغيير المناخ، الإجهاد البيئي، المياه والطاقة والأمن الغذائي، حيث غدت الثورة الصناعية النمو السريع الذي يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية وأدت إلى ثروة كبيرة غير موزعة بالتساوي، وأدى هذا النموذج التقليدي لأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

ينطوي التحول في النموذج الاقتصادي على تغيير جذري في كيفية إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، وما ينجم عنه في التطور بسلوك المنتج والمستهلك من جهة (نتيجة استنفاد الموارد الطبيعية، ارتفاع مستوى التلوث)، ويتبنى السياسات التي تحفز التحرك نحو أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، بالتالي تبنى "نموذج استدامة قوي" ينطوي على اقتصاد مرن وديناميكي يكون هدفه وضع قيمة أعلى والحفاظ على رأس المال الطبيعي المتمثل بتحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل، وبخطر أقل على صحة الإنسان، وعلى البيئة، وأن تستهلك أفضل، أي بكفاءة أكثر" في الموارد والطاقة، وأثر ذلك على استدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وفرص العمل اللائق غير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاه الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تحسين الإنتاجية وقدرة كوكب الأرض من تلبية احتياجات الإنسان والحفاظ على الأنشطة الاقتصادية.

يواجه إنتاج السلع والخدمات بشكل أكثر استدامة العديد من التحديات التي تتعلق أولاً بالتوفير المستمر للموارد الطبيعية التي هي المفتاح لبقاء الإنسان، مثل الماء والغذاء والطاقة و الأراضي الأنتاجية و الصالحة للسكن، ثانياً استمرار توفير عوامل الإنتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يعني قياس وإدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة الرئيسية (مثل الأخشاب والألياف والمعادن والمعادن) على نحو مستدام، بالإضافة إلى الحد من التلوث المرتبطة بالبشر والأنشطة الاقتصادية مثل انبعاثات غازات الدفيئة، والمواد الكيميائية السامة التي تضر بصحة الإنسان أو تحط من النظم الإيكولوجية.

وتعتبر أنماط الاستهلاك الحالية هي المحرك لإنتاج غير مستدام وتدهور في الموارد، فالاستهلاك المستدام لا يعني السلوكيات الشرائية ولكنه يشمل جميع أنواع التفاعلات بين الأفراد والبنى التحتية (التنقل والترفيه والسكن)، والتي تشكل مع أساليب الحياة وسبل العيش، لذلك يتطلب الاستهلاك المستدام تقارب أنماط الاستهلاك الحالية، وضرورة قيام الجميع بالاستهلاك بشكل مسؤول، تحقيق أنماط الاستهلاك المستدامة هو أكثر تعقيداً من الناحية الفنية و السياسية من تغيير أنماط الإنتاج، لأنه يثير قضايا هامة مثل القيم الإنسانية والمساواة وخيارات نمط الحياة، وقد ولد تحدي الاستهلاك المستدام مبادرات سياسة أقل من تلك التي ظهرت من الإنتاج المستدام.

يجب تركيز الجهود على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مع وتوفير نهج متوازن ومتكامل، مع التوسع في استخدام الأدوات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار مستويات الاستهلاك المختلفة والأبعاد الاجتماعية والثقافية ونوع الجنس.

لأن الإنتاج المستدام ليس كافياً، فالتحدي في الاستدامة لا يمكن حله فقط عن طريق تصميم أفضل المنتجات وعمليات إنتاج أكثر كفاءة، حيث يعتبر الاستهلاك المستدام هو المحرك لإنتاج مستدام لأن المستهلك هو صاحب الاختيار النهائي حول السلع والخدمات للطلب عليها. وعليه فإن موردي السلع والخدمات النهائية يتحركون بشكل أكثر حسماً تجاه أنماط الإنتاج المستدامة إذا تبينت القرارات الشرائية للمستهلكين بتفضيل المنتجات والمنتجات المستدامة.

تلعب النساء بشكل خاص دوراً رئيسياً في دفع عجلة الاستهلاك، وبالتالي بالإنتاج، نحو أنماط أكثر استدامة، حيث تشير الدراسات إلى أن أنها هي المسؤولة عن شراء 80% من البضائع للأسرة. (اليونسكو، 2009)،

فالمرأة هي المساهمة كل يوم في بيتها والمجتمع والاقتصاد، وتشكل النساء والفتيات أكثر من نصف سكان العالم، وتتأثر بشكل اكبر من الرجال والفتيان في الفقر وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي ونقص الرعاية الصحية، والأزمات الاقتصادية العالمية، وبالتالي فإن مساهمتها وقيادتها تعتبر أساسا لإيجاد الحلول. يجب معرفة كيف تتأثر المرأة من هدف تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك الذي تم عرضه ضمن خطة الطريق العالمية 2030 والأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي تمت الموافقة عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يوم 25 سبتمبر عام 2015 ، و كيف تكون النساء هن الأساس في تحقيق هدف الاستدامة. بعد أن عزّف المجتمع الدولي أهداف التنمية المستدامة والإجماع العالمي على ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، إلا أن ترجمة هذه الأهداف من قبل الدول على ارض الواقع بقي هامشيا، ومازالت الفجوات بين الخطاب وبين الواقع عميقة، فعلى الصعيد العالمي وحسب ما تظهره الاحصائيات، فإن معدل دخل المرأة هو 24 % أقل من الرجال، ولا تزال المرأة محرومة من الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية وأقل احتمالا في الحصول على معاش، وهو ما ينجم عنه التفاوت في الدخل، وفي جميع المناطق تعمل النساء أكثر من الرجال، وفي المعدل فإن المرأة تعمل مرتين ونص أكثر من الرجل في الأعمال غير مدفوعة الأجر من أعمال منزلية، وأعمال مدفوعة الأجر، وأن ثلاثة أرباع الرجال في سن العمل (15 سنة فأكثر) هم في سوق العمل مقارنة مع النصف من النساء في سن العمل. من بين أولئك الذين يعملون، تشكل النساء ما يقرب من ثلثي "المساهمة في العمل العائلي" من دون أي أجر مباشر، وحسب احصائيات (ورقة الحقائق من الامم المتحدة والمرأة) أظهرت أن الفجوات بين الجنسين مستمرة بين المشاركة في القوى العاملة ودفع الأجر بين عامي 1990 و 2013، نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (MENA) قد ازدادت من 19.7 % إلى 21.9 %، يرافقه انخفاض عالمي بسيط من 52.3% إلى 50.3%، بينما انخفضت نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة عام 2013 إلى 75.2% مقارنة ب 76.3 % عام 1990، وتختلف نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة حسب المنطقة ورغم زيادة مشاركتها إلى أن الفجوة مازالت واسعة بين الجنسين فنسبة البطالة للمرأة 22.7% مقارنة مع الرجال 81.1% ، في منطقة (MENA) 51% من النساء بعمر 15-24 (الفئة الشابة) تعاني من البطالة مقارنة مع 23% من الرجال بعمر من 15-24. الفجوة في دفع الأجر بين الجنسين في منطقة (MENA) أقل من 14 % مقارنة مع الفجوة العالمية التي تصل إلى 24 % وهذا يعود لانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل.

وعلى مستوى المنطقة العربية وحسب تقرير التنمية البشرية (المضي في التقدم، 2014)، تواجه المرأة إجحاف في التمثيل السياسي الوطني في برلمانات الدول العربية، حصة المرأة لا تتجاوز 14 % من المقاعد، ولا تزال المرأة متأخرة عن الرجل من حيث المشاركة في سوق العمل (51 % مقابل 77 %)، ولا تتعدى نسبة النساء في سن العمل اللواتي يشاركن في سوق العمل 25 %، مقابل 73 % من الرجال، أما في مجال البحث وبحسب منظمة "اليونسكو" فإن النساء يتراجعن في مجال البحث العلمي مقارنة بالذكور، فرغم أنهن يبلغن أعلى الدرجات العلمية فإن 30% فقط منهن يشغلن وظائف علمية، مشيرة إلى أن دولة من كل خمس وصلت إلى معادلة بين الجنسين حيث يكون ما بين 45% إلى 55% من الباحثين من النساء.

تقول اليونسكو رغم أن عدد الفتيات اللواتي يدرسن العلوم ارتفع، ورغم ذلك فإن نسبة محدودة منهن يتوجهن للعمل بوظائف علمية، مما يؤدي إلى فقدان المجتمع لقوى عاملة موهوبة، وتشير إحصائيات اليونسكو إلى أن ما نسبته 38% من العاملين في البحث العلمي في الوطن العربي هم من النساء، وقد تصدرت تونس الدول العربية بنسبة 47% تلتها مصر بنسبة 42% ثم السودان بنسبة 40%، أما باقي الدول العربية فجاءت نسبة الباحثات العلميات فيها مقارنة بالذكور كالتالي: العراق 34%، والكويت 38%، والجزائر 35%، والمغرب 30%، وعمان 25%، وليبيا 25%، وفلسطين 25%، والأردن 23%، والسعودية 1%.

أكد المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية ريو + 20 أن: "المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للمرأة مهمة لاتخاذ إجراءات فعالة على جميع جوانب التنمية المستدامة"، و على "الدور الحيوي للمرأة وضرورة مشاركتها الكاملة والمتساوية والقيادة في جميع مجالات التنمية المستدامة"، وشدد على قرار جماعي "للسراع في تنفيذ التزاماتنا في هذا الصدد على النحو الوارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك جدول أعمال 21، وإعلان ومنهاج عمل بيجين وإعلان الأمم المتحدة للألفية".

وحسب ما ورد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، فإن التنمية المستدامة تستفيد من تمكين المرأة، وأي تحول جدي نحو تحقيق التنمية المستدامة يتطلب المساواة بين الجنسين والاعتراف بالمساواة بينهما، فالمرأة تأخذ كل يوم قرارات التي تؤثر على التنمية المستدامة، سواء كان ذلك في استخدام المياه أو الطاقة، وتساهم المرأة أيضا في إيجاد حلول مستدامة للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية الحالية، عندما يكون للمرأة المساواة في الحصول على الموارد والفرص للمشاركة في عمليات صنع القرار تصبح من محركي التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ إجراءات البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

وعلى حد تعبير الأمين العام "تحتاج البلدان إلى التعرف على التحولات العميقة اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة للتنمية المستدامة، وتشمل هذه التحولات الاقتصادية إلى أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك، والحكم الفعال وإقامة شراكة عالمية متجددة وسائل التنفيذ".

وتتضمن عملية التحويل ما يلي:

### تغيير أنماط الإنتاج

1. التقدم في المضي نحو أنماط إنتاج أكثر استدامة يتم من خلال تحويل هيكل الإنتاج وزيادة كفاءة استخدام الطاقة من خلال التحسينات التكنولوجية الصديقة للبيئة، وهناك احتمالات كبيرة لزيادة تخفيض انبعاثات CO2 من خلال استخدام الطاقة المتجددة، والتقنيات البيئية والاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة، لذلك يجب التقاط الكربون وتخزينه، ولكن لا تزال الحواجز التي تحول دون استيعاب هذه التكنولوجيات والممارسات الخضراء الجديدة قائمة.

2. يتطلب ذلك التغلب على العوائق السلوكية، والمؤسسية، والسوقية الموجودة التي تواجه الإنتاج المستدام وإتباع نهج شامل: استراتيجية وطنية للطاقة، وخطط عمل للقطاعات الفرعية، والأهداف طويلة الأجل والأهداف القابلة للقياس في كفاءة استخدام الطاقة. يجب أن يترجم هذا النهج في العمل السياسي من خلال مزيج من السياسات والعمليات، مثل المعايير التنظيمية والإجراءات المالية والمعلوماتية وتدابير بناء القدرات الاستيعابية.

3. ينبغي أن تتضمن هذه السياسات والأدوات التي تستهدف القطاع الخاص اتفاقيات التفاوض بين الحكومة والصناعة بشأن الأهداف والمعلومات المختلفة وبرامج المساعدة التقنية وتعزيز ممارسات إدارة الطاقة وبرامج الاعتراف بمكافآت للشركات المنفذة لحلول كفاءة الطاقة، والتميز في الضرائب بين الشركات وفقا لالتزام الشركات بمعايير الطاقة، واستراتيجية لإعادة توجيه الدعم للشركات التي توجه من عرض واستهلاك عال للكربون إلى عرض واستهلاك منخفض، وضمان انتماء وتمويل رأس المال للاستثمارات والتكنولوجيات الخضراء.

4. تعزيز استيعاب التكنولوجيات والممارسات الصديقة للبيئة الجديدة لتحويل نحو أنماط الإنتاج المستدامة في المنطقة.

مما يتطلب التزاما سياسيا لاعتماد مجموعة متناسقة من السياسات والتدابير الرامية إلى دعم جهود البحث والتطوير والابتكار، والاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسخير المعارف المحلية

والأصلية من التقنيات المستدامة التقليدية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام ونشر التكنولوجيا الخضراء في جميع أنشطة القطاعات.

5. تعتبر أيضا المشتريات الخضراء والاستثمار في البنية التحتية من قبل القطاع العام، من خلال إدخال المعايير الخضراء في عمليات المناقصة، هو أيضا أداة قوية لتوليد الطلب على التقنيات الخضراء الجديدة وتشجيع الاستثمارات ذات الصلة من جانب الصناعة.

6. مازالت الأساليب الزراعية التقليدية تهيمن على الزراعة، مما يؤدي إلى توليد مستويات عالية من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والضغط البيئية الأخرى، و ينبغي على الحكومة التخلص التدريجي من الإعانات الزراعية الضارة بالبيئة، و تفكيك الحواجز التي تحول دون تطوير الزراعة المحافظة على الموارد والتي تعزز من أداء النظام الإيكولوجي ، وهناك حاجة إلى ترتيبات مؤسسية ابتكارية لمكافأة الزراعة المحافظة على المدى الطويل والتنوع البيولوجي.

### تغيير أنماط الاستهلاك

1. تعتبر المكتسبات من الطاقة القائمة "المعتمدة" على التكنولوجيا، وكفاءة المواد أكثر من تعويضها بتزايد الاستهلاك وتغيير أنماط الاستهلاك، و هذا يحدث في جميع المجالات الثلاثة الرئيسية للاستهلاك المنزلي: السكن والنقل والغذاء.

2. تعتبر معايير أداء الطاقة للإسكان، والأدوات الاقتصادية في النقل أو توفير المعلومات الغذائية، مساهمات هامة على الرغم من أنها تحتاج إلى تنفيذها على نطاق واسع، هناك أيضا فرصا كبيرة لتمكين المستهلكين لتبني أساليب حياة أكثر استدامة من خلال استخدام أوسع وأكثر تكاملا للاستثمارات في البنية التحتية العامة، والحوافز الاقتصادية والأنظمة على المنتجات والمعلومات، ولكن أكثرهم لا تزال غير مستغلة.

3. تأثير القطاع العام في السوق عن طريق شراء سلع وخدمات صديقة للبيئة، وخصوصا عندما تكون حصته في السوق كبيرة كي يكون قدوة للآخرين. (على سبيل المثال، أجهزة الكمبيوتر والمباني الموفرة للطاقة والنقل العام).



## تعزيز البعد الاجتماعي الناجم عن التحويل

1. التنمية المستدامة - تتناول الدخل وفرص العمل والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية - ولكن الانتقال إلى الانتاج والاستهلاك المستدامين لن يفيد تلقائيا شرائح المجتمع، وعدم المساواة لن تختفي دون اتخاذ اجراءات: مثل إنشاء أرضية الحماية الاجتماعية، مع تغطية لجميع شرائح السكان، التي تعتبر حاسمة لنجاح التنمية المستدامة العادلة، ويمكن أن تشمل تدابير إضافية لضمانات العمل وتشريعات الحد الأدنى للأجور وحماية حقوق العمال ، فضلا عن توفير لرعاية الأطفال بأسعار معقولة والخدمات الاجتماعية للحد من عمل المرأة دون أجر .

## بعد العمل

2. نظرا للأزمة الاقتصادية، هناك زيادة في الفقر، وفرص العمل غير المستقرة والبطالة، إضافة إلى عدم كفاية تغطية الضمان الاجتماعي.

3. من أجل تعويض فقدان الوظائف المحتملة في الصناعات ودعم القطاعات المتضررة بشكل خاص (الزراعة ومصايد الأسماك) يجب ان تكون السياسات التي تتوقع وتدير التغيير الهيكلي متناسقة مع المبادئ الخمسة لإطار منظمة العمل الدولية (ILO): (أ) تقييم الأثر الاجتماعي والعمالة؛ (ب) تعزيز الوظائف الخضراء والمشاريع المستدامة؛ (ج) توفير التدريب وتنمية المهارات للوظائف الخضراء؛ (د) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لتخفيف تأثير على العمال؛ و (هـ) التعامل مع الشركاء الاجتماعيين في جميع الخطوات السياسية.

4. وضع سياسات مناسبة تستهدف العاطلين عن العمل والفئات الأكثر ضعفا (النساء، والشباب، والعمال الريفيين الفقراء والأقليات العرقية والعمال المهاجرين) من أجل ضمان ان الانتقال الأخضر هو انتقال عادل اجتماعيا.

وذلك يتضمن ان تحظى المرأة بالتدريب، وأن تكون مستهدفة في سياسات التشغيل، وتشكيل لجنة تشاورية تكون المرأة جزء أصيل وضمن حصة معينة في هذه اللجنة، وتكون ضمن نظام الحماية الاجتماعية.

-يمكن الخلل في انماط الاستهلاك والانتاج في مسألة فقدان المواد الغذائية والنفايات، في جميع أنحاء العالم حوالي ثلث جميع المواد الغذائية المنتجة والتي تبلغ قيمتها حوالي 1 تريليون دولار، يتم فقدانها أو ضياعها في إنتاج أو استهلاك المواد الغذائية، و تحدث هذه الخسارة معظمها في مراحل الإنتاج - الحصاد

والتصنيع والتوزيع - في حين أن النفايات الغذائية عادة ما تحدث في متاجر التجزئة وعند المستهلك النهائي في سلسلة الإمدادات الغذائية، وما يقارب نصف مجموع الأغذية حوالي 300 مليون طن يضيع سنويا في المناطق الصناعية نتيجة لإهمال أو التخلص من هذه المواد الصالحة للاستهلاك من قبل المنتج أو المستهلك، أو تجار التجزئة، علماً أنها تكفي لإطعام 842 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في العالم ليوم واحد، ويرتبط فقدان المواد الغذائية والنفايات مع ما يقارب من استهلاك 173 مليار متر مكعب من المياه سنويا، وهو ما يمثل 24 % من جميع المياه المستخدمة للزراعة، و كمية الأراض الزراعية المستخدمة لزراعة هذه المواد الغذائية المفقودة يبلغ 198 مليون هكتار سنويا، وتبلغ مساحتها حوالي حجم المكسيك.

- بالإضافة إلى انبعاثات غازات الدفيئة، حيث تساهم الغازات المسببة للاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) في ظاهرة الاحتباس الحراري ووفقا لوكالة البيئة الأوروبية (2010)، تبلغ ما تساهم به الدول الأوروبية مما يقرب من 10 طن من CO2 للفرد الواحد، أعلى بكثير من 2 طن المفروض للفرد الواحد، وهذا من شأنه أن يحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية 2 ° C بحلول عام 2050 (انظر الملك وآخرون، 2011)، وتقتصر مساهمة المنطقة العربية إلى إجمالي الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة على حوالي 4.7٪، ولكن هناك فوارق كبيرة من حيث مجموع الانبعاثات والانبعاثات للفرد الواحد بين الدول العربية والمناطق الفرعية الأربعة (دول مجلس التعاون الخليجي، المشرق، المغرب والبلدان الأقل نموا) يعكس الاختلاف في الحصول على الطاقة واستخدامها حسب ما ورد في التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وأثر الأزمات الاقتصادية العالمية، وبهدف تخفيض انبعاثات الدفيئة وكفاءة استخدام الطاقة تكمن الحاجة إلى إعادة هيكلة رئيسية في قطاعات عديدة من الأنشطة، بما في ذلك الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، والزراعة، وإنتاج الطاقة، والنقل، والإسكان، وتصميم المبنى و التخطيط العمراني، حيث يعتبر توليد الكهرباء والحرارة هي أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة العالمية، يتبعه النقل والتصنيع والبناء والزراعة، وما يترتب على من فقدان الوظيفة وأثر ذلك على المرأة ، لذلك لا بد من مزيج من أدوات السياسة المناسبة والابتكار التكنولوجي والتمويل لدعم هذه القطاعات التي ستأثر مباشرة، وتقديم حوافز لأصحاب المشاريع الخضراء

وإنشاء الحماية الاجتماعية وبرامج إعادة التدريب للنساء والرجال الذين يعملون حالياً في القطاعات كثافة الكربون أو الخطرة بيئياً.

- الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يعتبر رأس المال الطبيعي و أحد الأصول الاقتصادية الهامة، ودوره لضمان المعيشة والأمن للفقراء، حيث يؤثر تحويل الغطاء الأرضي وتكثيف استخدام الأراضي سلبي على التنوع البيولوجي للمنطقة من خلال استنزاف الموارد وتدمير الموائل الطبيعية أو تجزئتها ، وبشكل غير مباشر من خلال التلوث.

وتساهم الغابات في التخفيف من تغير المناخ من خلال تخزين الكربون في الأشجار، وتوفير مواد البناء المتجددة ومصدر للطاقة، وتعتبر النظم البيئية في المنطقة البحرية والساحلية المتنوعة، بدءاً من البحر المتوسط إلى القطب الشمالي، هي أيضاً تحت التهديد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الإفراط في استغلال مصائد الأسماك، وفي المنطقة العربية أدى استنزاف المياه الجوفية في نضوب ينابيع المياه وجفاف الأراضي الرطبة وفقدان الكائنات الحية المرتبطة بتقليل التنوع البيولوجي، و تسارع هذه الخسارة يعود بسببه إلى تدهور وخسارة البيئة المحيطة خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة لأنشطة التنمية الاقتصادية المرتفعة وغير المسبوقة، أصبح تأثير تغير المناخ أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة. في البحار القطبية، وأثر عدم الاستقرار المناخي على التنوع البيولوجي.

يجب تقديم حوافز للمزارعين في المناطق الزراعية ذات القيمة، كي لا يضيع التنوع البيولوجي في تلك المناطق، وذلك ضمن سياسة زراعية و تدابير البيئة الزراعية وآليات الحوافز الأخرى لتشجيع الحفاظ على التنوع البيولوجي والممارسات الزراعية المستدامة.

يعتبر دور المرأة في الأمن الغذائي المحلي هاماً للغاية باعتبارها تمثل الغالبية من القوى العاملة الزراعية في المناطق الريفية، و تتعرض النساء إلى الآثار السلبية المتعلقة بتغير المناخ كونها المسؤول الأول عن إدارة الاستهلاك الغذائي للأسرة، حيث تضطر النساء إلى التعامل مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، هذا الواقع يثير مسألتين: أولاً، قيمة المعرفة والرؤى التي تحصل عليها المزارعات من خلال مشاركتها في الإنتاج الزراعي للتصميم الفعال لاستراتيجيات وآليات مواجهة تغير المناخ مفقودة.

ثانياً، أهمية وصول المرأة إلى، والسيطرة على، الأصول الاقتصادية، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالأراضي وباستخدام الأراضي، مهماً ، و بدون وسائل اقتصادية، لا يمكن للمرأة أن تطبق خياراتهم في السيطرة على أنماط الاستهلاك والإنتاج الخاصة بها، خاصة عندما تكون هذه الخيارات مكلفة.

-إزالة الدعم عن الوقود الأحفوري باعتباره غير متسما بالكفاءة و تشجع على الاستهلاك المسرف، وتحتوي المنطقة العربية على أكبر المدخرات الطاقية في العالم سواء الطاقة الأحفورية أو الطاقة المتجددة وتعتبر أكبر مصدر للنفط والغاز إلى الدول المتقدمة.

-تعتبر الإدارة المستدامة للموارد المائية جزء مهم من التنمية المستدامة، حيث يتم تعزيز كفاءة استخدام المياه والموارد المائية التي تخلق معظم القيمة، فضلا عن الحد من انتشار المرض، وتساهم التحسينات في التخفيف من آثار تغير المناخ (حيث يتم استخدام كميات أقل من الطاقة في ضخ المياه، والتعامل معها ومعالجة النفايات السائلة)، والتكيف (يتم تخفيض التنافس على طلب المياه)، بالإضافة إلى أن مياه الصرف الصحي تكون مصدرا للطاقة (من خلال الحرارة والترسيب).

سبعة من البلدان العشر الأكثر معاناة من ندرة المياه في العالم تقع في المنطقة العربية؛ ونصيب المواطن العادي عالمياً من المياه العذبة المتجددة يعادل حوالي ستة عشر ضعفاً ما يتمتع به المواطن العربي، أي أن نصيب المواطن العربي لا يزيد عن ستة في المائة مما يتمتع به نظيره عالمياً ؛ و نفذت المياه العذبة المتجددة في بعض الدول العربية بينما تقترب بلدان أخرى من مستوى الصفر خلال العقود القادمة، وسكان المنطقة العربية تضاعفوا ثلاث مرات من 128 مليون نسمة في عام 1970 إلى أكثر من 360 مليون حالياً. وتشير التوقعات الأمم المتحدة أن عدد سكان المنطقة قد يتزايد إلى 634 مليون نسمة بحلول عام 2050، والأهم من ذلك هو أن ثلاثة من كل أربعة أشخاص في المنطقة العربية سوف يعيشون في المدن بحلول عام 2050 في حين أن ما يقارب نصف سكان المنطقة يعيشون اليوم في المناطق الريفية (حوكمة المياه في المنطقة العربية: بين تأمين العجز وضمان المستقبل)

ومن التحديات الرئيسية حسب ما ورد في التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010، التي تواجه المنطقة العربية هو إدارة الموارد المائية المشتركة بين الدول داخل وخارج المنطقة. حيث أن أكثر من 66 % من موارد المياه السطحية تتبع من خارج المنطقة العربية، وقد أدى استنزاف المياه الجوفية في العديد من الدول العربية في نضوب ينابيع المياه وجفاف الأراضي الرطبة وفقدان الكائنات الحية المرتبطة بتقليل التنوع البيولوجي. و تسارع هذه الخسارة يعود بسببه إلى تدهور وخسارة البيئة المحيطة خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة لأنشطة التنمية الاقتصادية المرتفعة وغير المسبوقة.

تأمين المياه للأسر الريفية هي مهمة توديتها إلى حد كبير من قبل النساء لا يزال الناس في المناطق الريفية يستخدمون مصادر المياه غير المحسنة، ومرافق الصرف الصحي دون المستوى المطلوب، مما يزيد من

تعرضهم للأمراض ذات العلاقة بمجال المياه مثل الاسهال ، وزيادة الوفيات ، وتعتبر هذه مشكلة في البلدان المنخفضة الدخل ، حيث ثلث سكان المنطقة يعيشون تقريبا في البلدان التي تعاني من شح المياه، وبالتالي لابد من تدريب المرأة على التقنيات التكنولوجية التي تساعد في تحسين وكفاءة استخدام المياه في مختلف القطاعات، في القطاع الزراعي، وزيادة الوعي في تخفيف والحفاظ على المصادر المائية، بالإضافة إلى تطوير الأطر التنظيمية والحوافز حيث تساهم الأدوات الاقتصادية الوطنية (مثل : تسعير المياه ورسوم التلوث)، وزيادة الموارد المالية لتمديد أو الحفاظ على البنية التحتية.

غالبا تكون التدابير الاجتماعية غير فعالة وتستهدف بشكل سيء، ويكون العديد من الأشخاص غير قادرين على تحمل أسعار المياه التي تتضمن استرداد التكاليف بالكامل، خاصة عندما تشمل التكاليف جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي، لذلك لابد من سياسات مالية تمكن من دعم المرأة والفئات الفقيرة من تحمل النفقات. بالتالي تكمن المخاطر في عدم اتخاذ إجراءات كافية للمضي نحو التنمية المستدامة، في أنه يقلل من التنمية البشرية ككل.

فقد عرض تقرير التنمية البشرية لعام 2011 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أنه بحلول عام 2050 سيكون مؤشر التنمية البشرية العالمي (HDI) أقل 8% مما كان عليه في خط الأساس في سيناريو "التحدي البيئي" الذي يجسد التأثيرات السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري على الانتاج الزراعي في الحصول على المياه النظيفة وتحسين الصرف الصحي وعلى التلوث. في سيناريو أكثر سلبية "كارثة بيئية" التي تتضمن إزالة الغابات الشاسعة وتدهور الأراضي، والانخفاض الكبير في التنوع البيولوجي وتسارع الأحداث المناخية المتطرفة، فإن HDI سينخفض نحو 15% تحت خط الأساس . يجب الأخذ بالاعتبار مخاطر تأخير التحول نحو التنمية المستدامة، نظرا لطبيعة اللاعودة لما ينجم عن ذلك من فقدان التنوع البيولوجي، والانحسار الحراري العالمي وتزايد وتيرة الظواهر المناخية الشديدة والآثار الضارة الأخرى لتغير المناخ.

هذه التغييرات من شأنها أن تقلل الموارد للفقراء والضعفاء، وتهدد البنية التحتية البيئية التي يمكن أن تحمي الفئات الأكثر ضعفا من الكوارث الطبيعية، وتأثيرها مباشر على السكان وعلى قطاعات الأنشطة، وخاصة الزراعة مما يسفر عن انخفاض الإنتاج وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ويهدد الثروة السمكية ويؤثر على البنية التحتية الساحلية مما يؤدي إلى تقويض النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

### قصص نسائية :

الحفاظ على التوازن بين العمل والطبيعة، فندق تديره نساء الشعوب الأصلية يظهر السبيل إلى السياحة المستدامة، وذلك بتدوير النفايات العضوية، والمحول الذي يعتمد على مياه الأمطار، تستخدم سماد المواد العضوية لتسميد الحديقة، وقد خصصت المساحات الخضراء لضمان الهواء النقي، وتعد وجبات الطعام المصنوع من الخضروات المزروعة محليا.

تترع النساء المصابات بفيروس المواد الغذائية، في الأحياء الفقيرة ، والأحياء الفقيرة في كاتوي في كامبالا، تقوم مجموعة من النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بزراعة المواد الغذائية، وتنظيف المجتمع للحد من النفايات، ورفع مستوى الوعي للحق في الصرف الصحي والسكن اللائق والمعيشة الصحية والمستدامة في المجتمع.

### المؤشرات حسب إطار المؤشرات المقترح 2015:

<p>12.1. تنفيذ الإطار 10 سنوات لبرامج الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج ، تتخذ جميع الدول إجراءات، وتأخذ الدول المتقدمة زمام المبادرة، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور وقدرات البلدان النامية</p>	<p>55. تطبيق البلد نظام يتعلق بحساب الحسابات البيئية والاقتصادية، وإعداد تقارير بذلك 12.5. سيتم تطوير - مؤشر عن سياسات السياحة المستدامة</p>
<p>12.2. تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية بحلول عام 2030.</p>	<p>49. النسبة من إجمالي الموارد المائية المستخدمة (مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية). 55. تطبيق نظام يتعلق بحساب الحسابات البيئية والاقتصادية، وإعداد تقارير بذلك. 72. الإفصاح عن حقوق حاملي الحيازة للموارد الطبيعية. 91. الإيرادات والنفقات، و التمويل المقدم من كافة الجهات الحكومية المركزية على أساس</p>

	<p>الإجمالي في وثائق الموازنة العامة والمأذون بها من قبل المشرع</p> <p>12.1. سيتم تطوير مؤشر تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الاستراتيجي المطلوب.</p> <p>12.2. سيتم تطوير مؤشر الدور الرقابي للسلطة التشريعية بشأن العقود القائمة على أساس الموارد والتراخيص</p>
<p>12.3. تخفيض نصيب الفرد إلى النصف من النفايات الغذائية العالمية على مستوى التجزئة والاستهلاك، والحد من خسائر الغذاء على امتداد سلاسل الإنتاج والتوريد بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد بحلول عام 2030</p>	<p>73. مؤشر الفقد في الغذاء العالمي [أو تطوير مؤشر آخر لنتبع حصة المواد الغذائية المفقودة أو الضائعة في سلسلة القيمة بعد الحصاد]</p> <p>2.9. سيتم تطوير مؤشر [الوصول إلى مرافق التجفيف والتخزين و المعالجة]</p>
<p>12.4. بحلول عام 2020 تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة حياتها وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها وتقليل إلى حد كبير إطلاقها في الهواء والماء والتربة للحد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة.</p>	<p>15. كفاءة استخدام النيتروجين في النظام الغذائية</p> <p>55. تطبيق البلد نظام يتعلق بحساب الحسابات البيئية والاقتصادية، وإعداد تقارير بذلك</p> <p>69. متوسط تلوث الهواء في المناطق الحضرية من الجسيمات (PM10 و PM2.5)</p> <p>74. استهلاك المواد المستنفدة للأوزون (مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية)</p> <p>75. العمق البصري الهباء الجوي (AOD)</p> <p>12.3. سيتم تطوير مؤشر على التلوث الكيميائي.</p>
<p>12.5. بحلول عام 2030، الحد من توليد النفايات إلى حد كبير من خلال الوقاية والحد</p>	<p>47. سيتم تطوير مؤشر نسبة تدفق مياه الصرف الصحي التي يتم معالجتها وفقاً لمعايير</p>

<p>منها، وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام</p>	<p>وطنية [إعادة استخدامها]. 71. نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي يتم جمعها بانتظام وإدارتها بشكل جيد. 73. مؤشر الفقد في الغذاء العالمي [أو تطوير مؤشر آخر لتتبع حصة المواد الغذائية المفقودة أو الضائعة في سلسلة القيمة بعد الحصاد] يتم خسارة الغذاء نتيجة عدم الكفاءة في سلسلة إنتاج الغذاء والنفايات على نطاق واسع في جميع البلدان. في الوقت الحاضر، البيانات المتعلقة بخسائر الأغذية والنفايات تكون مبعثرة ومن الصعب مقارنة دوليا، ويفسر هذا جزئيا إلى ارتفاع التكلفة الناتجة عن القياس المباشر للخسائر والنفايات لفئات عديدة من المنتجات الغذائية وعبر مراحل مختلفة بدءا من الحصاد حتى الاستهلاك النهائي.</p>
<p>12.6. تشجيع الشركات، خصوصا الشركات الكبيرة والوطنية، واعتماد الممارسات المستدامة لدمج المعلومات المستدامة في دورة التقارير.</p>	<p>76. سيتم تطوير مؤشر حصة الشركات التي تفوق قيمتها [واحد بليون \$] التي تقوم بنشر رصد متكامل. 12.1. سيتم تطوير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الاستراتيجي المطلوب.</p>
<p>12.7. تعزيز ممارسات المشتريات العامة التي تتسم بالاستدامة وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.</p>	<p>8.9. سيتم تطوير مؤشر تنفيذ إطار 10 أعوام لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامة.</p>



<p>12.8. بحلول عام 2030 ضمان أن الناس في كل مكان لديهم المعلومات والوعي ذات الصلة من أجل التنمية وأساليب الحياة المستدامة في وئام مع الطبيعة.</p>	<p>4.1 سيتم تطوير مؤشر [نسبة الفتيات والفتيان الذين يكتسبون المهارات والقيم اللازمة المطلوبة للحصول على مفهوم المواطنة العالمية والتنمية المستدامة (تطوير مرجعية وطنية)]</p>
<p>12.a. دعم البلدان النامية لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للتحرك نحو أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج</p>	<p>63. عدد الموظفين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة 17.6. سيتم تطوير مؤشر على إنشاء / الاشتراك في بنك التكنولوجيا و العلوم والتكنولوجيا والابتكار آلية بناء القدرات آلية للبلدان الأقل نموا بحلول عام 2017 17.5. سيتم تطوير مؤشر على تقاسم التكنولوجيا ونشرها.</p>
<p>12.b. تطوير وتنفيذ أدوات لرصد آثار التنمية المستدامة لسياحة مستدامة تخلق فرص العمل، وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.</p>	<p>12.5. سيتم تطوير مؤشر على السياسات المتعلقة بالسياحة المستدامة</p>
<p>12.c. ترشيد دعم الوقود الأحفوري غير الفعال التي تشجع على الاستهلاك المسرف عن طريق إزالة تشوهات السوق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب والتخلص التدريجي من تلك الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة وظروف البلدان النامية والتقليل من الآثار السلبية المحتملة على تنميتها بطريقة تحمي الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة</p>	<p>98. التقرير السنوي من بنك التسويات الدولية (BIS)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، منظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) بالإضافة إلى منظمات أخرى، تتعلق بالعلاقة بين القواعد الدولية وأهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف ذات الصلة 7.2. دعم الوقود الأحفوري (\$) أو٪ من الدخل القومي الإجمالي).</p>

يجب على جدول أعمال 2030 التأكيد على ضرورة تعزيز القدرات الفنية وزيادة الاستثمارات في القدرات الإحصائية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، ومعالجة الثغرات في إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، من خلال تصنيف منهجي **systematic disaggregation by sex** من جميع المؤشرات ذات الصلة في جميع الأهداف والغايات.

رصد تطور الوضع الاقتصادي للمرأة العربية وذلك بتطوير المؤشرات المتعلقة بالعادات والتقاليد التي تعيق تطور المرأة.

مؤشر الحوكمة (مؤشر برتلسمان) الذي يعكس المشاركة السياسية وسيادة القانون والتكامل السياسي والاقتصادي، واستقرار المؤسسات الديمقراطية.

تغيير آلية القياس لحساب إنتاجية المرأة بحساب عدد الساعات والعمل غير المنتظم في القطاعات غير المنظمة والعائلية، وإدراجها في استبيان العمل.

تصنيف المؤشرات حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية البارزة بما في ذلك الدخل، والثروة والموقع، والطبقة والعرق وغيرها من الخصائص ذات الصلة.

### التوصيات:

- يجب أن تحصل المرأة في الإنتاج والاستهلاك على المساواة في الملكية و الوصول إلى الوسائل مثل الأراضي والتكنولوجيا التي يمكن أن تعزز مستوى معيشتها.
- إزالة الحواجز القانونية أو الاجتماعية التي تحول دون تملك النساء للأراضي و الموارد.
- وصول النساء إلى مراكز القيادة و صنع القرار على قدم المساواة والتوازن في عملها بين الحكومة والمجتمع والأسرة.
- مشاركة النساء في صنع سياسات العمالة والسياسات الصناعية.
- المساواة في صنع القرار الاقتصادي: من خلال القرار في كيفية إنفاق الوقت والمال، وفي تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني، وفي السياسات الاقتصادية الأوسع.
- توفير الخدمات الاجتماعية غير المكلفة لتسهيل وصول المرأة المتساوي والحقوق فيما يتعلق بسوق العمل.
- التغييرات في النظرة الاجتماعية للقواعد والقوالب النمطية بين الجنسين

- تأسيس أرضية الحماية الاجتماعية للتعويض عن ارتفاع تكاليف الطاقة باعتبارها شبكة أمان خاصة للنساء، ومن أجل تمويل ذلك تحتاج الحكومة الحيز المالي اللازم لتوسيعها من جانب الإيرادات من خلال رفع الدعم وزيادة الضرائب على الوقود الأحفوري، وتخصيص حصص للحد الأقصى والتجارة والضرائب، ومن جانب النفقات من خلال المدخرات العامة من الإصلاحات الإدارية واستهداف أفضل لتدابير الحماية الاجتماعية
- إعادة تدريب الأشخاص والنساء الذين نزحوا بسبب الانتقال للإنتاج والاستهلاك المستدام وتوفير الإتاحة الشاملة للصحة. وذلك بالاستفادة من إزالة الإعانات الضارة، وخلق وفورات الكفاءة في الأماكن العامة إدارة وإعادة هيكلة النظام الضريبي.
- رفع الوعي والتثقيف حول الاستهلاك والإنتاج المستدام بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع: المنتجين والمستهلكين، الأحزاب السياسية والأوساط العلمية والثقافية. المرأة هي مساهم رئيسي في هذه الجهود لأنها تتحكم بالاستهلاك المنزلي. من خلال التعليم، يجب إشراك فئة الشباب ومن النساء أيضا بسبب مسؤوليتهم في المستقبل في التصدي لتحدي الاستدامة.
- الاستثمار في خلق فرص العمل الخضراء واللائق للنساء والرجال في القطاعات التي يوجد فيها أكبر فرصة في المنطقة: مصادر الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والإسكان كفاءة الطاقة، والنقل المستدام.
- اتخاذ الحكومة سياسات تتعلق لإعادة توجيه الاستثمار، ونقل التكنولوجيات، والتدابير الرامية إلى بناء القدرات، و إعادة تدريب العمال وخاصة النساء.
- تمكين النساء من لعب دور فاعل في القرارات الاستثمارية التي تحدد رفاهيتهن.
- تلعب السياسة المالية دورا حاسما في مكونات الضرائب والإعانات المالية والحماية الاجتماعية، حيث تكمل مؤشرات السوق لتشجيع الابتكار وتوجيه الاستثمار والاستهلاك نحو نموذج بيئي واقتصاد كفو في استخدام المصادر، و تحقيقا لذلك ينبغي إعادة توزيع الإيرادات من الضرائب المفروضة على الوقود الأحفوري أو من تخصيص الحصص و الحد الأقصى من التجارة إلى: توفير الدعم الموجه لنساء لفقراء لتعويض التأثير في الدخل نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة. تقديم إعانات منخفضة ومؤقتة من أجل التعديل المطلوب من قبل المنتجين، وتساعد وصول التقنيات الصديقة للبيئة بسرعة أكبر إلى نطاق كاف

- (ج) الحد من الضرائب المشوهة خاصة على العمل، لتعزيز النمو الأخضر والعمالة.  
(د) تغطية التكاليف الإضافية الناجمة عن تعزيز اللوائح والقدرة التنظيمية؛  
(هـ) نقل الموارد بين المناطق والقطاعات وحتى الدول لتحقيق الاستقرار في تحالفات لدعم الاستدامة.

• برامج

تعزيز التنقل الصديق للمناخ، يحفز البرنامج ويوفر الدعم المالي للمدن والبلديات والمناطق والشركات وعمليات السياحة والترفيه والمدارس والمجموعات الشبابية لتطوير وتنفيذ طرق للحد من انبعاثات CO2 من وسائل النقل، وتشمل التدابير تعزيز وسائل النقل العام، وإدارة التنقل، تقاسم السيارة، وتحسين مرافق لركوب الدراجات والمشى.

اعتمادا على خطة عمل أديس أبابا في التمويل التحويلي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

زيادة في حجم ونطاق الاستثمار لإغلاق الفجوات التمويلية التي تعيق التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الهدف : تحديد والاتفاق على السياسات التحويلية وتمويل الاجراءات اللازمة لتسريع تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين في سياق جدول أعمال التنمية بعد عام 2015.

الإجراءات السياساتي والمالي	الالتزام
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمان نظم ضريبية عادلة وتصاعديّة من خلال التحيز الصريح والضمني بين الجنسين في السياسات الضريبية.</li> <li>• تقديم حوافز ضريبية لدعم ملكية الأصول / الممتلكات من قبل النساء.</li> <li>• استراتيجيات وخطط بشأن المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الإنفاق العام، والتأكد من أنها متكاملة أو مرتبطة ارتباطا وثيقا باستراتيجيات تمويل التنمية المستدامة الوطنية</li> </ul>	<p>إجراءات السياسات المحلية والجمهور الموارد للمساواة بين الجنسين و حقوق المرأة</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعطاء الأولوية في الوصول للاستثمارات ، وبأسعار معقولة، والبنية التحتية الاجتماعية ذات الجودة و الخدمات الضرورية التي تقلل وتعيد توزيع الرعاية النسائية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي المحلي والتي تمكن المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تتبع منهجية وتحديد أولويات تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية في دعم المساواة بين الجنسين واتخاذ الإجراءات المحددة لإغلاق الفجوات التمويلية في تلبية الأهداف الجديدة والقائمة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.</li> <li>• اعتماد أن تستهدف الأمم المتحدة ما لا يقل عن 15% من جميع أموال بناء السلام التي تستهدف المساواة بين الجنسين كأهداف أساسية</li> <li>• التأكد من أن اتفاقيات التجارة العالمية والمالية و الاستثمار تؤدي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان للمرأة من خلال تقييم الأثر اللاحق والسابق للنساء وكذلك استهداف الحوافز والاستثمارات، بما في ذلك المعونة من أجل التجارة، وبناء القدرات ومشاركة النساء في سلاسل التوريد العالمية.</li> </ul>	<p>2. إجراءات السياسة الدولية و الموارد للمساواة بين الجنسين و حقوق المرأة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تعزيز وتفعيل الإصلاحات التشريعية والإدارية لضمان حقوق المرأة على قدم المساواة في الموارد الاقتصادية والإنتاجية، بما في ذلك الميراث والوصول إلى و السيطرة، على ملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات، وإلى الائتمان وغيرها من الخدمات المالية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وغيرها من أشكال التكنولوجيا وبناء القدرات للاستفادة وتعظيم إمكانيات هذه الخدمات.</li> <li>• وضع استراتيجيات لدعم المرأة والريادة والشركات المملوكة</li> </ul>	<p>3. البيئة التمكينية للمرأة التمكين الاقتصادي و التنمية المستدامة</p>

<p>للنساء، بما في ذلك عن طريق تحسين وصول المرأة المتساوي للتمويل وتوسيع فرص التجارة الفرص للمرأة المنتجة.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• فرض معايير العمل الأساسية وقوانين مناهضة التمييز للعمل اللائق، بما في ذلك ضمان تشريعات الحد الأدنى للأجور و دفع متساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية بين الرجل والمرأة.</li> <li>• ضمان حقوق متساوية للمرأة، ووصولها إلى فرص القيادة وصنع القرار في جميع القطاعات.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• استخدام جميع الفرص المتاحة والعمليات من أجل بناء الالتزام السياسي - من الحكومات، المنظمات الدولية والمجتمع المدني، والمنظمات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص -</li> <li>• دعم التمويل التحويلي للمساواة بين الجنسين المساواة وحقوق المرأة.</li> <li>• موارد كافية "محلية ووطنية وإقليمية ومؤسسات حقوق المرأة العالمية والمنظمات" لتعزيز المساواة بين الجنسين، تمكين المرأة، وحقوق الإنسان</li> </ul>	<p>4. الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على الصعيد القطري والإقليمي و المستوى الدولي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تتبع ونشر مخصصات الإنفاق العام على المساواة بين الجنسين.</li> <li>• الفجوات في البيانات عن طريق الاستثمار في القدرات الإحصائية الوطنية لجمع منهجي، وتحليل واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والسن من خلال الدعم المالي والتقني المناسب وبناء القدرات.</li> <li>• تطوير وتعزيز المعايير والمنهجيات وطنية لإغلاق الثغرات في البيانات.</li> </ul>	<p>5. البيانات والرصد والمتابعة</p>

## التحديات

مازالت المنطقة تعاني من الفقر المدقع والظلم، والتفاوت وعدم التوازن في مستوى التنمية بين معظم البلدان (على كل المستويات وعلى كل أساس، بما في ذلك الجنس) ، ولا يبدو ان آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي واعدة، حيث ما زالت الفجوات في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية موجودة وتفصل بين الفئات الاجتماعية من الرجال والنساء وبين الحضرية والريفية، وتدل هذه الفجوات على فشل البلدان في اعتماد نهج شامل للتنمية بطريقة تفرض تغييرات هيكلية ومؤسسية.

وتعزى التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى عدم فعالية المؤسسات وانعدام ثقة المواطنين بحكوماتهم مما ولد الصراعات والنزاعات المنتشرة في المنطقة العربية بالإضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي الذي يعيق التنمية في فلسطين، و بطء التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإعطاء أولوية قليلة لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في خطط التنمية الوطنية، وتشير تقارير أن المرأة العربية هي الأقل حظاً من حيث المشاركة وحقوقهم السياسية والاقتصادية بينما بقي دور المرأة في صنع القرار محدوداً، وتشير الأرقام حسب ماورد في تقرير الاسكوا "المشاركة السياسية للمرأة، والحوافز التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية" أن مشاركة النساء في البرلمانات في المنطقة العربية بنسبة 13.3% في عام 2012 بينما لا تزال المشاركة الاقتصادية تعتبر من أدنى المعدلات في العالم. ولم تترجم تحسينات في الأداء التعليمي في جميع أنحاء المنطقة في زيادة فرص العمل، حيث لا تتعدى نسبة النساء في سن العمل اللواتي يشاركن في سوق العمل 25 %، مقابل 73 % من الرجال " تقرير التنمية البشرية" والتمثيل السياسي على قدم المساواة..

يرتبط إشراك المرأة أولاً بظروف المرأة و ثم ظروف المجتمع العربي، بحيث فشلت دول عربية كثيرة في تفعيل سياساتها التنموية، لأنه شديدة التكلفة على الطبقات المتوسطة والدنيا. وبالتالي فإن المرأة أكثر عرضة للإهمال في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في المنطقة العربية. حيث يلتهم الإنفاق العسكري الموارد من أجل التنمية الذي ارتفع بنسبة 4% في عام 2013 ويقدر بنحو 150 مليار دولار لمواجهة الجماعات المتطرفة مثل القاعدة وداعش التي حفزت لزيادة الإنفاق العسكري الخاصة بها، ويسود الانكماش الاقتصادي في معظم دول المشرق حيث تباطأ النمو بشكل سنوي من عام 2008 إلى عام 2013، الذي يؤثر في ارتفاع نسبة البطالة وركود القطاعات خاصة في السياحة والاستثمار الأجنبي. (تقرير اليونسكو للعلوم).

ما زالت العادات والتقاليد تفرز الصور النمطية للمرأة ولأدوارها في المجتمع، والتي أثرت في زيادة نسبة البطالة للمرأة والتهميش والظلم الاجتماعي.

تنفيذ القوانين والاجراءات التي تزيد من مساهمة وإشراك المرأة.

يجب أن يكون حقوق الإنسان هو الأساس في اتباع النهج بحيث يشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية، وحيث أنه جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الاتفاقيات والمعاهدات، بالتالي فإن الدول التي وقعت وتلتزم بهذه المعاهدات هي ملزمة بتوفير إمكانية حصول الجميع "بمن فيهم النساء" على الحقوق الاجتماعية الأساسية وعدم التمييز، وتحقيق المساواة الجوهرية، وضمان توافر وسهولة الوصول إليها.

### الفرص

يساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ومنافع اقتصادية الرفاه الاجتماعي والاندماج الاجتماعي (الوصول إلى الأسواق، والابتكار، وخلق فرص العمل وسبل العيش صحة وأنماط الحياة) مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

تشجيع خلق فرص العمل والفرص الاقتصادية الأخرى في القطاعات التي يحبث الفقراء عليها لبناء سبل معيشتهم.

توليد أكثر من الإيرادات لتمكين الاستثمار في خدمات عالية الجودة، والتي سوف يكون للفقراء وصول عادل إليها.

تعزيز المساواة في الحصول على الطاقة واستخدامها بكفاءة، الحصول على الفرص والموارد - وظيفة جيدة مع المساواة في الأجور، أو الحصول على الأرض - والحماية الاجتماعية، الذي من شأنه أن يوفر ما يكفي من الدخل لدعم مستوى معيشي لائق، من الولادة وحتى سن الشيخوخة.